الاستثمار الرياضي في النظام السياسي السعودي
دراسة تحليلية بين أهداف رؤية ٢٠٣٠ وتبييض السمعة

م. م مها علي عبادي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية / شعبة ضمان الجودة و تقييم الأداء الجامعي
الإيميل: maha.ali@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تشكل الرياضة في العصر الحديث أداة استراتيجية مهمة تستخدمها الدول لتحسين صورتها أمام الرأي العام المحلي والدولي، خصوصاً في ظل التحديات السياسية والاجتماعية والحقوقية التي تواجهها، وتبرز المملكة العربية السعودية كأحد النماذج التي وظفت القطاع الرياضي في تعزيز صورتها الدولية، عن طريق استثمار كبير ومتزايد في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى واستضافة البطولات العالمية مثل سباقات فورمولا ١ ومباريات الملاكمة، فضلاً عن رعاية الأندية واللاعبين العالميين ضمن دوري كرة القدم السعودي، هذا التوظيف الرياضي لا يقتصر على الأبعاد الترفيهية أو الاقتصادية فحسب، بل يمثل سياسة مدروسة تهدف إلى تبييض السمعة وتحسين الانطباع الدولي، عبر إظهار المملكة كدولة حديثة ومتطورة اجتماعياً واقتصادياً تتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. وعليه، يمكن فهم الاستثمار الرياضي في السعودية كآلية مزدوجة تجمع بين تعزيز التنمية الوطنية وتحسين موقع البلاد في النظام السياسي الدولي، من خلال خلق سرديات إيجابية تغلف القضايا السلبية وتخفف من حدتها على المستويين الإعلامي والدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الرياضي، ولي العهد محمد بن سلمان، رؤية السعودية ٢٠٢٠، إستراتيجيات تبييض السمعة.

Sports investment in the Saudi political system

An analytical study between the objectives of Vision 2030 and reputation laundering

Assistant Lecturer : Maha Ali Abbadi
Al-Mustansiriya University / College of Political Science / Department of Quality Assurance and University Performance
Email: maha.ali@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

In the modern era, sport constitutes an important strategic tool used by countries to enhance their image before both domestic and international public opinion, especially amid the political, social, and human rights challenges they face. The Kingdom of Saudi Arabia stands out as a model that has leveraged the sports sector to boost its international image, through significant and increasing investment in organising major sporting events and hosting world championships such as Formula 1 races and boxing matches, as well as sponsoring clubs and international athletes within the Saudi football league. This use of sport is not limited to recreational or economic dimensions alone, but represents a deliberate policy aimed at improving reputation and international perception, by presenting the Kingdom as a modern and socially and economically advanced state, in line with the objectives of Vision 2030. Accordingly, sports investment in Saudi Arabia can be understood as a dual mechanism combining the promotion of national development and the enhancement of the country's position in the international political system, by creating positive narratives that mitigate negative issues in both media and diplomatic contexts.

مقدمة البحث

يُشكل الاستثمار الرياضي بعداً سياسياً استراتيجياً بارزاً ضمن توجهات رؤية السعودية ٢٠٣٠، إذ لم يعد القطاع الرياضي مجرد مجال للتنمية الاقتصادية أو الترفيه، بل تحوّل إلى أداة فاعلة في إدارة الصورة الدولية للمملكة والسيطرة على الخطاب السياسي العالمي حولها. تسعى المملكة من خلال توظيف الرياضة إلى تحقيق مكاسب سياسية مزدوجة؛ أولها تحسين صورتها الدولية التي تعرضت لانتقادات حادة بسبب سجلها في حقوق الإنسان، والثاني تعزيز شرعيتها الداخلية والخارجية عبر مشروع رياضي متكامل يرتبط بالتحديث الوطني والتحول الاقتصادي. إن هذا الاستخدام السياسي للرياضة يكشف عن استراتيجية مدروسة لتبييض

السمعة، تقابلها تحديات معقدة نابعة من التوترات الداخلية والخارجية، ويتطلب فهماً دقيقاً للعلاقة التفاعلية بين الرياضة والسلطة السياسية ضمن السياق السعودي. وفي هذا الإطار، تستثمر السعودية في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى واستقطاب النجوم العالميين ليس فقط لتعزيز الاقتصاد الوطني، بل لصياغة سرديات إيجابية تسهم في إذابة الحواجز الإعلامية والدبلوماسية التي تواجهها. كما أن الرياضة توفر منصة تسمح للنظام السياسي السعودي بإعادة ترسيم هويته الدولية، من خلال إظهار نفسه كفاعل عالمي حديث وملتزم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن جهة أخرى، تُستخدم الرياضة كأداة لتوحيد المجتمع وجذب شرائح واسعة من السكان حول إنجازات وطنية، مما يعزز من الاستقرار ويدعم توصيف النظام الحاكم كقوة قادرة على التحديث والتقدم.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الاستثمار الرياضي في المملكة والذي يمثل بعداً مركزياً ضمن رؤية ٢٠٣٠، كما يتجاوز دوره النشاطات الترفيهية والاقتصادية ليصبح أداة سياسية استراتيجية تُستخدم في تبييض سمعة المملكة وتعزيز صورتها داخلياً وخارجياً.

ثانياً: إشكالية البحث

يستند البحث على إشكالية مفادها: بأن توظيف الاستثمار الرياضي كأداة استراتيجية في النظام السياسي السعودي، لم يبرز دور الرياضة ليس فقط كقطاع اقتصادي وتنموي، بل كوسيلة لإعادة تشكيل الصورة الدولية وتحسين مكانة المملكة سياسياً ودبلوماسياً في ظل الانتقادات التي تواجهها. وبهدف تحليل أبعاد هذه الإشكالية وتشخيصها من المناسب الإجابة على مجموعة من التساؤلات، أبرزها:

١- ما المقصود بالاستثمار الرياضي في السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠؟
٢- ما هو تبييض السمعة؟ وكيف يُستخدم الاستثمار الرياضي كأداة لتبييض السمعة وتحسين الصورة الدولية؟
٣- هل فعلاً الهدف من الاستثمار الرياضي تنويع الاقتصاد أم تبييض السمعة للملكة؟
٤- ما هي استراتيجيات توظيف الرياضة لتبييض السمعة وتعزيز الشرعية الداخلية والخارجية للنظام السياسي السعودي؟
٥- هل هنالك تحديات تواجه الاستراتيجية الرياضية في تحقيق أهدافها السياسية؟

ثالثًا: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة أساسية مفادها بأن الاستراتيجيات والسياسات التي تبناها النظام السعودي لتلميع وتعزيز سمعة المملكة على الصعيد الدولي عبر استثمار الرياضة، قد أسفرت عن نتائج إيجابية إلى حد ما، فقد ساهمت هذه الخطوات في تحسين صورة المملكة وتعزيز حضورها الدولي من خلال استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى ودعم الفرق والأنشطة الرياضية، غير أن هذه النجاحات لم تخلو من تحديات وانتقادات من قبل منظمات دولية متخصصة في حقوق الإنسان والشفافية، التي اعتبرت أن الرياضة تُستخدم أحياناً كغطاء لتمويه ممارسات أخرى.

رابعاً: منهجية البحث

أسترشدنا في هذا البحث بالمنهج النظمي لتحديد طبيعة مُدخلات النظم السياسية، إذ يُنظر إلى الاستثمار الرياضي كمُدخل استراتيجي في النظام السياسي السعودي، يؤثر ويتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق، يعد الاستثمار الرياضي وسيلة لإعادة ضبط الصورة الدولية للمملكة وتحقيق استقرار سياسي وتعزيز شرعية النظام داخليًا وخارجيًا، ويُمثل هذا الجانب جزءًا من مخرجات النظام السياسي التي تتمثل في تعزيز مكانة الدولة وقوتها على المستويين الإقليمي والدولي.

خامساً: هيكلية البحث

انتظم البحث في مبحثين أثنين ،فضلاً عن مقدمة وخاتمة ،كان **المبحث الأول** بعنوان الاستثمار الرياضي كعنصر استراتيجي في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠ ،وتضمن أربعة مطالب ،كان الأول بعنوان تبييض السمعة والرياضة –الأبعاد النظرية والسياسية– ،بينما الثاني أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ في القطاع الرياضي ،أما الثالث فقد كان بعنوان تنويع مصادر الاقتصاد من خلال الاستثمار في الرياضة ،وقد جاء الرابع بعنوان تحديات استراتيجية الاستثمار الرياضي ،بينما تناول **المبحث الثاني** استراتيجيات المملكة في توظيف الرياضة كأداة لتبييض السمعة ،وتضمن ثلاثة مطالب أيضاً ،كان الأول بعنوان استراتيجية تعزيز الحضور الرياضي العالمي ،بينما جاء الثاني بعنوان توظيف الإصلاحات الداخلية لتحسين الصورة الذهنية ،أما الثالث فقد كان بعنوان إستراتيجية توظيف الفن والفعاليات الثقافية.

المبحث الأول

الاستثمار الرياضي كعنصر استراتيجي في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠

تعد الرياضة أحد الأنشطة الإنسانية المهم، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من شكل من أشكال الرياضة، بغض النظر عن درجة تقدم أو تخلف هذا المجتمع، ولقد عرفها الإنسان عبر عصوره وحضاراته المختلفة، وإن تفاوتت توجهات كل حضارة بشأنها، فبعض الحضارات اهتمت بالرياضة لإعتبارات عسكرية، والبعض الآخر مارس الرياضة لشغل أوقات الفراغ وكشكل من أشكال الترويح (الخولي٢٠٠٢، ص ٧). وفي العصر الحديث، اتخذت الرياضة مكانة بارزة، ولاسيما أنها أصبحت ذات أدوار متعددة، اذ لم تعد تقتصر على كونها نشاطًا بدنيًا فقط، بل أصبحت من أهم الأدوات المؤثرة في السياسات العالمية والدولية، فالمهرجانات العالمية مثل الألعاب الأولمبية وبطولات العالم في كل الألعاب الرياضية ذات تأثير حيوي تمثل الحلقات التي توصل وتربط الدول ببعض، إذ استخدمت الرياضة كأداة لتقوية الصورة الوطنية والدولية (سكران وآخرون٢٠٢٤، ص ٢٤٩).

ويُعد الاستثمار الرياضي من العناصر الحيوية في رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تنوع الاقتصاد الوطني وتعزز من مستويات الرفاهية الاجتماعية، إذ وتُولي الرؤية اهتمامًا خاصًا لتطوير القطاع الرياضي، لما له من أثر مباشر في تحسين جودة الحياة وتعزيز الهوية الوطنية وتنشيط الاقتصاد غير النفطي من خلال استقطاب الفعاليات الرياضية الكبرى وتنمية المواهب الوطنية، كما ارتكزت الرؤية على أهمية الرياضة كرافد اقتصادي واجتماعي يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تُعزز من أدوار الشباب وتمكن أفراد المجتمع من ممارسة الرياضة ضمن بيئة محفزة ومتطورة، إذ ترى الرؤية في الاستثمار الرياضي أداة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية التي تسهم في بناء مجتمع أكثر نشاطًا وصحة.

المطلب الأول: تبييض السمعة والرياضة –الأبعاد النظرية والسياسية–

يشير مصطلح (تبييض السمعةReputation laundering) إلى جهود المنظمة لتحسين الصورة العامة لكيان ما بعد تعرضه لأزمات أو انتقادات، فهو ممارسة تستخدمها المنظمات والحكومات والأفراد للتستر على الحقائق أو الفضائح أو السلوكيات غير المواتية أو حجبها من خلال الأفعال أو الرسائل الإيجابية، و يستخدم هذا التكتيك بشكل متكرر في مجالات مختلفة، مثل العلاقات العامة والسياسة واتصالات الشركات من أجل تحسين أو استعادة الصورة العامة على الرغم من المشكلات السلبية الأساسية ،و عادة ما يتضمن التبييض أحداثا رفيعة المستوى أو مساهمات خيرية أو تحالفات استراتيجية تلفت الانتباه بعيداً عن سوء السلوك أو الممارسات غير المرغوبة، وفي السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم التبييض ذا أهمية خاصة في سياق الأحداث الدولية والترفيه والرياضة ومشاريع التنمية الضخمة، فغالباً ما تستفيد الحكومات والشركات من هذه المنصات

عالية الوضوح لإبراز صورة تقدمية أو إنسانية أو مبتكرة، و الهدف هو طغيان القضايا الخطيرة مثل انتهاكات حقوق الإنسان أو التدهور البيئي أو الفساد، ومن خلال الارتباط بالأحداث أو الشخصيات التي تحظى بإعجاب واسع النطاق، يمكن للدولة التخفيف من التصورات السلبية وكسب تأييد الجمهور أو النفوذ السياسي (Cooley and others 2018, P 44-45). ويُعد استخدام الرياضة كدبلوماسية ناعمة أداة فاعلة للإقناع السياسي، فمن إيجابيات الرياضة و التي تتمثل بتعزيز العلاقات وسد الفجوات الثقافية، ولكن عادة ما يتم اللجوء إلى طرق وأساليب ملتوية من قبل النظم–غير الديمقراطية– من أجل تحقيق غاياتها ،وأبرز أساليب هذا الطرق والوسائل ما يسمى بالـ(الغسيل الرياضي)، فعندما تستضيف هذه النظم أحداثاً رياضية دولية، فإنها تستخدم التغطية الإعلامية الدولية لزيادة مكانتها ومواردها المالية، إذ إنهم يتلاعبون بالتصورات العامة لتطوير صورة دولية إيجابية على الرغم من أفعالهم السياسية السيئة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد الحكومي، ومن خلال فهم طبيعة ونوع العلاقة بين الرياضة والدبلوماسية، يمكن للمجتمع استخدام الرياضة والأحداث الرياضية لتشجيع احترام أكبر لحقوق الإنسان، وبناء تفاهم ثقافي، وتنمية علاقات سياسية إيجابية ،لكن ومع تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والتوترات السياسية والصراعات الثقافية، دأبت الأنظمة غير الديمقراطية، على إساءة استغلال الأحداث الرياضية لصرف الانتباه عن هذه القضايا القمع والإقصاء داخل الدولة

(Wilson and others, 2023, P 24 -25). كما ويُعزز قلق المتخصصين من توظيف الرياضة في تبيض وغسيل سمعة الدولة ما تم تسريبه من الوثائق السرية كجزء من ملفات الفيفا، وتسريبات كرة القدم، وأوراق باندورا والتي تُظهر كيف مكّنت صناعة كرة القدم الجهات الفاعلة الحكومية من إيداع أموالها في مجموعة الأنشطة التجارية التي تُشكل سلسلة القيمة الرياضية.-(Human Rights Watch, 2024, P 77-81)

المطلب الثاني: أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ في القطاع الرياضي

تُمثل رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠ خارطة طريق شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات، ويُعد القطاع الرياضي أحد المجالات الحيوية التي تندرج ضمن هذه الرؤية التي تسعى لتعزيز القيم الرياضية وتطوير البنية التحتية للرياضة في المملكة، مما يسهم في رفع مستوى الممارسة الرياضية بين المواطنين والمقيمين على حد سواء، إذ أن الاستثمار في البنية التحتية الرياضية يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز السياحة الرياضية، مما يعزز من أهمية القطاع الرياضي كأحد الروافد الاقتصادية، فقد تم تخصيص ميزانية كبيرة لتطوير المنشآت الرياضية وتحديثها لتكون بمستوى

عالمي، مما تشجع العديد من الفعاليات الرياضية الكبرى على اختيار المملكة كمقر لاستضافتها، علاوة على ذلك، تهدف الرؤية إلى تحقيق مشاركة فعالة للشباب في الأنشطة الرياضية، فيتم التركيز على تعزيز الرياضة المدرسية والجامعية وتوفير الفرص للشباب للمشاركة في البطولات المحلية والدولية، هذا يشجعهم على تنمية مهاراتهم ومواهبهم، مما يساهم في تشكيل جيل جديد من الرياضيين الذين يمثلون البلاد في المحافل الدولية .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ،تم تأسيس الهيئة العليا لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤ في السعودية كمبادرة استراتيجية تهدف إلى تنظيم وإدارة البطولة بشكل فعال، وتتألف من مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الرياضة، الإدارة، واللوجستيات وهي بمثابة نقطة انطلاق لتطوير بنية تحتية رياضية ودعم التنمية المستدامة في المملكة، فتسعى الهيئة إلى اغتنام فرصة استضافة أهم الأحداث الرياضية العالمية لتعزيز صورة السعودية على الساحة الدولية، فضلاً عن تحقيق أعلى مستويات التنظيم خلال البطولة، وضمان تجربة متميزة للفرق، الجماهير، والجهات الراعية ، كما تسعى الهيئة إلى تعزيز الأمن والسلامة خلال الفعاليات، والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية، فتشمل تعاونًا مع وزارات عديدة مثل وزارة الرياضة، وزارة الداخلية، ووزارة السياحة، لضمان تنفيذ جميع الخطط والبرامج الضرورية، علاوة على ذلك، يعد تحسين وسائل النقل من أولويات الهيئة العليا لاستضافة كأس العالم، إذ سيتم تحديث وتوسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية، مع التركيز على تسهيل حركة التنقل بين مختلف المدن والملاعب، كما و يشتمل هذا أيضًا على تطوير النقل العام بحيث يكون أكثر كفاءة، مما يضمن راحة وسلامة الجماهير التي ستتوافد من جميع أنحاء العالم ، كما ستتضمن الاستعدادات تحسين خدمات المطارات وتوسيع طاقاتها لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المسافرين (الحربي، ٢٠٢٤). أما فيما يخص مشروع الاستثمار والتخصيص، فلم يكن مشروع الاستثمار والتخصيص للأندية الرياضية وليد اللحظة، بل هو ثمار عمل مستدام، وخطط استراتيجية مدروسة، يتم تنفيذ مبادراتها في وزارة الرياضة، وتعد استراتيجية دعم الأندية الرياضية التي تم إطلاقها عام ٢٠١٩، وتمثل إحدى أهم المبادرات التي فتحت آفاقًا واسعة للرياضة في المملكة، من خلال تطبيق أعلى معايير الحوكمة وتطوير الأندية لضمان استدامتها ماليًا وإداريًا وتشغيلياً (أبو ودن، ٢٠٢٣).

المطلب الثالث: تنويع مصادر الاقتصاد من خلال الاستثمار في الرياضة

تُعد الفائدة الاقتصادية للسياحة من أبرز المكاسب لاستضافة المملكة للأحداث الرياضية، إذ تساهم هذه الفعاليات في جذب أعداد كبيرة من الزوار الأجانب من مختلف أنحاء العالم، مما ينعكس إيجابيًا على اقتصاد السعودية عبر زيادة الإنفاق، إلى جانب ذلك، يسهم قطاع الرياضة بشكل عام في تعزيز الإنفاق في الفنادق وصناعة الضيافة، فقد ارتفعت معدلات إشغال الفنادق في الرياض بنسبة (٥٨٪) خلال الأشهر الثمانية

الأولى من عام (٢٠٢٢)، و استضافت مدينتا جدة والرياض عدة أحداث رياضية خلال تلك الفترة، مثل سباقات الفورمولا إي والفورمولا ١ وفعالية رايج على البحر الأحمر، ومن المتوقع أن تستمر أرقام الإشغال في النمو مع انفتاح المملكة على استضافة البطولات الرياضية الكبرى(Alotaibi, 2022) .كما وربطت السعودية بين الرياضة والتحول الاقتصادي من الاعتماد على النفط إلى مصادر متنوعة، بما يضمن استدامة النمو. ومن المتوقع أن تصل مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى (١,٥%) أو (١٦,٥ مليار ريال) سنويًا، وفق تصريحات ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، لقناة (Fox News) الأمريكية خلال مقابلة أجريت في عام (٢٠٢٣)، كما ووصفت مؤسسة أبحاث السوق (Astro labs) المملكة كمركز رياضي رائد عالميًا، معتبرة ذلك علامة مميزة لنمو صناعة الرياضة في السعودية. وأشار التقرير إلى نجاح السعودية في الحصول على حقوق استضافة أحداث رياضية كبرى مثل كأس آسيا (٢٠٢٧)، ودورة الألعاب الآسيوية الشتوية (٢٠٢٩)، والأهم كأس العالم لكرة القدم (٢٠٣٤) كدليل على ريادتها العالمية. واعتبر التقرير بطولة كأس العالم (٢٠٣٤) قمة رؤية (٢٠٣٠) ونموذجًا للتقدم في صناعة الرياضة، خاصة في كرة القدم، التي تعد الرياضة الأكثر شعبية عالميًا وفي المملكة. وأشار إلى نجاح الدوري السعودي الذي يضم لاعبين من أكثر من (٥٠) دولة، ليصبح مركزًا لأبرز المواهب في العالم، ويشهد بث الموسم الأخير له في (١٦٠) دولة، ولم يقتصر التقدم على كرة القدم فقط، حيث استضافت السعودية سباقات الفورمولا ١، وسباقات السيارات الكهربائية، ونهائيات رابطة التنس النسائية، ومباريات ملاكمة رفيعة المستوى، ومع توسع القطاع، لا تزداد حيوية الرياضة فحسب، بل تحفز أيضًا تأثيرات متتالية في الصناعات المجاورة، وقد حدد التقرير السياحة كأكبر المستفيدين من الطفرة التي تقودها الرياضة، إذ تساهم في دفع الاستثمارات الداخلية الكبيرة وجذب الشركات العالمية للتوسع في المملكة، كما أن الصناعة وفرت أكثر من (١٤ ألف) فرصة عمل، ونمت فرص العمل في قطاع الرياضة بنسبة (١١٤%) بين عامي (٢٠١٨) و(٢٠٢١)، مما يعكس نموًا ملحوظًا، كما ويمتد التأثير الاقتصادي لما هو أبعد من ذلك، إذ يزيد الاستثمار في صحة الأفراد عبر تحفيز ممارسة الرياضة من إنتاجيتهم، ويخفف الضغط على المنظومة الصحية، ويضمن استدامة اقتصادية ونموًا مستقبليًا(TREND, 2024).

المطلب الرابع: تحديات استراتيجية الاستثمار الرياضي

بالرغم من أن الرياضة أحد أولويات الاقتصاد السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠، وقد خصصت القيادة مبالغ ضخمة لبناء منشآت حديثة، واستقطاب نخبة النجوم والخبراء، واستضافة فعاليات رياضية عالمية، ولكنها مع ذلك، لا تزال الاستثمارات الكبيرة في الرياضة تواجه تحديات حقيقية تعوق ترجمتها إلى إنجازات وأرقام ميدالية ملموسة للرياضيين والمنتخبات الوطنية، إذ يرى المتخصصين بوجود خلل جوهري في استراتيجية البناء الرياضي، وليس مجرد نقص في الإمكانات المادية أو التقنية، وأبرز هذه التحديات هي (المسحل، ٢٠٢٥):

١- غياب الاستراتيجية المتخصصة المتعلقة أولًا بثقافة وآلية صناعة البطل الأولمبي بدءاً من عمر (٥) أو (٦) سنوات، وتتعلق ثانيًا باستراتيجية الرياضات الأولمبية وبمنهجية إدارتها واختيار تهيئة قادتها، فغالباً ما يكون تركيز الجهود في المملكة على الرياضات الجماهيرية مثل كرة القدم، أو الترفيهية الدولية مثل سباقات السيارات والغولف وغيرها، قد تُترك الرياضات الأولمبية الأساسية ألعاب القوى، رفع الأثقال، السباحة، المصارعة التي تنحت اسم الدول على جدار التاريخ الرياضي الحقيقي.

٢- غياب منهجية الاستكشاف المبكر للمواهب، فدول مثل كينيا وأثيوبيا تبدأ باكتشاف المواهب من عمر (٦) سنوات، في بيئات محفزة وبمشاركة المدارس والمجتمعات ذات العلاقة بالرياضات المستهدفة، بينما في المملكة تعاني من ضعف شديد في الربط بين رباعي الأسرة والتعليم بمختلف مستوياته والصحة والنظام الرياضي.

٣- ضعف الحوكمة الرياضية، فبعض الاتحادات الرياضية تفتقر إلى التخصص، وتُدار بطريقة إدارية لا تستند إلى مؤشرات أداء رياضية، حتّى لو غلّفتها بعض النشاطات الإعلامية أو المناسبات المؤقتة، ناهيك عن وجود قياديين في بعض الاتحادات، لا يمتّون للرياضة التي يشرفون عليها بأي صلة، مما يوضّح الضعف الشديد في آلية حوكمة الواصلين لهذه المناصب القيادية، بل وفي كثير من الأحيان، المناصب الفنية البحتة.

٤- ضعف برامج إعداد النخبة، فالنجاح الأولمبي يتطلب إعداد نخبة نخبوية (Elite Athletes) من عمر صغير جدًا، وهذا لا يتم عبر المعسكرات القصيرة أو الميزانيات غير المستقرة، بل عبر استراتيجيات طويلة المدى، يشترك بها: الأسرة، والمدرسة أو الجامعة والاتحاد المعني واللجنة الأولمبية، وبتنسيق عالي الاحترافية.

٥- ضعف التنافس المحلي، إذ في معظم الرياضات الفردية، لا يوجد دوري محلي حقيقي، ولا بطولات منتظمة تُنتج تنافسية محتدمة، تُترجم لاحقًا إلى ميداليات عالمية. فالقاعدة الرياضية العالمية تقول: (أن زيادة فرصة وجود النُخب الرياضية ذات المستوى العالي، تنتج من وجود قاعدة واسعة من المنافسات الكثيفة المحتدمة وذات الزخم، وهذه المنافسات تنتج من وجود قاعدة عريضة من الممارسين! والممارسين، يحتاجون لبيئات حاضنة وجاذبة لممارسة أي رياضة، تخلق لها بيئتها ومجتمعاتها الخاصة).

المبحث الثاني
استراتيجيات المملكة في توظيف الرياضة كأداة لتبييض السمعة

على مدار السنوات الماضية، سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير صورتها الخارجية ومواجهة الانتقادات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، خصوصاً في ظل قيادة ولي العهد محمد بن سلمان، فقد استندت الاستراتيجيات المعتمدة إلى استضافة عدد من الفعاليات الرياضية والترفيهية والثقافية الكبرى، مثل بطولات الغولف، وعروض المصارعة الترفيهية العالمية (WWE)، وسباقات الفورمولا ١، فضلاً عن استضافة أحداث رياضية كبرى تمتد حتى عام ٢٠٣٤، وقد واجهت المملكة تحديات متعددة في إدارة صورتها الدولية نتيجة للتحولات الداخلية والخارجية، مما دفعها إلى تبني نهج متكامل يجمع بين توظيف الرياضة كوسيلة لتعزيز مكانتها العالمية، إلى جانب استراتيجيات أخرى تهدف إلى تعزيز قبولها وشرعيتها على الصعيد الدولي.

المطلب الأول: استراتيجية تعزيز الحضور الرياضي العالمي

يرى الخبير بشؤون الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة (كريستيان كوتس أولريشسن Kristian Coates Ulrichsen) في كتابه (مملكة كرة القدم –المملكة العربية السعودية وإعادة تشكيل كرة القدم العالمية-- Kingdom of Football -Saudi Arabia and the Remaking of World Soccer) بأن المملكة بسرعة إلى قوة محورية في إعادة تشكيل مشهد كرة القدم العالمية وعالم الرياضة الأوسع، ويؤكد بأن صعود المملكة في الرياضة الدولية بعيد كل البعد عن أن يكون اتجاهاً عابراً، فالرياضة والترفيه والسياحة تشكل ركائز أساسية لرؤية ٢٠٣٠ و هي ضرورية لوضع المملكة كوجهة عالمية في السنوات القادمة، كما أن استحواذ أندية سعودية على لاعبين عالميين واستقطاب البطولات الكبرى من أجل رفع مكانة الدوري المحلي وجذبه جماهيرياً واقتصادياً، فالمملكة لا تسعى إلى تحسين صورتها دولياً فقط، بل أيضاً فرض حضور قوي على الساحة الدولية للتحكم في مسار اللعبة مستقبلاً خصوصاً كأس العالم لعام ٢٠٣٤ (Ulrichsen, 2025, P 38).

وتسعى المملكة إلى ترسيخ مكانتها كلاعب مهيمن في النظام الرياضي العالمي، معتمدة على استثمارات كبيرة وتحركات استراتيجية ترتكز على جذب نجوم عالميين وتعزيز التفاعل مع منظومات الرياضة الدولية، فقد شهد الدوري السعودي للمحترفين استقطاباً للاعبين بارزين مثل كريستيانو رونالدو، كريم بنزيما، ونيمار جونيور، ما أسهم في رفع مستوى الدوري محليًا ودوليًا. وأضفت الشراكات مع اتحادات كرة القدم الأوروبية مثل استضافة كأس السوبر الإسباني لعام ٢٠٢٣ حضوراً دولياً بارزاً. إلى جانب ذلك، توسعت ملكية مستثمرين سعوديين مرتبطين بالعائلة المالكة في أندية كبرى عبر إنجلترا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا، لتعزيز

النفوذ الرياضي للمملكة في أوروبا، ويبدو أنّ الحكومة السعوديّة أدركت بأنّ استضافة مشاهير عالميين واستضافة أحداث وشركات ترفيهيّة ورياضيّة كبرى هي وسيلة قوية لتلميع سمعتها وإقناع المستثمرين الدوليين بالاستثمار في المملكة رغم تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، إذ يعمل الغسيل الرياضي على تلميع سمعة الحكومة من خلال استضافة أحداث رياضية كبرى تجتذب اهتماماً إعلامياً إيجابياً واسع النطاق، في حين يتم صرف الانتباه بعيداً عن انتهاكات الدولة المضيفة (Gagliano, 2025). ويرى بعض المتخصصين بأن العملية التي أفضت إلى فوز السعودية باستضافة كأس العالم للرجال ٢٠٣٤ لم تكن شفافةً ولا متوافقةً مع سياسات الفيفا لحقوق الإنسان، إذ لم يُجرَ أيُّ تشاور أو إشراك مع الجهات المعنية الرئيسة التي تُنتهك حقوقها باستمرار، مثل العمال المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، كما وتجاهل القرار تمامًا السجلّ السيئ في مجال حقوق الإنسان، ولم يتضمن أي ضمانات لحماية الحريات العامة أو حرية التعبير قبل البطولة وأثناءها وبعدها، ولم يُعلن عن التزام السلطات السعودية بالإفراج عن آلاف سجناء الرأي، إذ أعطى تقرير الفيفا التقييمي لملف السعودية، الذي لم يُطعن فيه، تصنيفًا متوسطًا فقط للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان، ويرى بأن استضافة كأس العالم قد تُحدث آثارًا إيجابية على حقوق الإنسان

(CIVICU lens, 2024). كما ويمتد التزام المملكة إلى ما هو أبعد من كرة القدم، وأبرزها:

١- شهدت المملكة شراكة استمرت ١٥ عاماً مع الفورمولا 1، فقد استضافت لأول مرة جائزة كبرى في مدينة جدة عام ٢٠٢١، وبلغت قيمة الصفقة حوالي (٦٥) مليون دولار أمريكي سنوياً، فضلاً عن اتفاقية رعاية من شركة أرامكو المملوكة للدولة تقدر قيمتها بأكثر من (٤٠) مليون دولار أمريكي سنوياً، وقد أقيم السباق على حلبة كورنيش جدة، وتُعد من أسرع حلبات الشوارع في العالم، وتم تجهيزها لاستضافة الجائزة الكبرى على مدار (٣) أيام (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠).

٢- تعاونت المملكة مع اتحاد المصارعة العالمية الترفيهية (WWE) منذ عام ٢٠١٤، إذ بدأ الإتحاد بتنظيم عروض ومباريات في السعودية بداية من ذلك العام، في عام ٢٠١٨، أعلن اتحاد المصارعة عن شراكة استراتيجية لمدة (١٠) سنوات مع وزارة الرياضة، تتيح إقامة فعاليات كبيرة مثل العروض المدفوعة والمباشرة مرتين في السنة، وقد توسعت هذه الشراكة في عام ٢٠١٩ لتشمل الهيئة العامة للترفيه وتمديد الاتفاقية حتى عام ٢٠٢٧ مع إقامة فعاليتين كبيرتين سنوياً، أبرزها حدث "كراون جول" الذي يقام ضمن موسم الرياض، كما شملت الشراكة افتتاح تجربة WWE كمنتزه ترفيهي داخل السعودية في موسم الرياض ٢٠٢٣، وإعلان إقامة حدث (WrestleMania 43) الأول خارج أمريكا الشمالية في عام ٢٠٢٧ بالرياض (Kelly, 2024).

٣- خطت المملكة خطوات واسعة ومكثفة في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، الذي يُعد سوقاً عالمياً هائلاً تتجاوز قيمته الـ(٣٠٠) مليار دولار، وهذا التوجه السعودي نحو الصناعة لم يكن عشوائياً، بل جاء مدفوعاً باستثمارات ضخمة وممنهجة، فقد بدأ الاهتمام يتجسد بشكل واضح في عام ٢٠٢٠، حينما استحوذ صندوق الاستثمارات العامة على شركة الألعاب اليابانية (SNK) وضخ (٣) مليارات دولار في أسهم شركات ألعاب عالمية كبرى، وتسارعت وتيرة الاستحواذ بحلول عام ٢٠٢٢، عندما قامت شركة سافي للألعاب الإلكترونية التي تقع في الرياض بالاستيلاء على شركة(ESL Gaming) السويدية مقابل (١,٠٥) مليار دولار، ومنظم بطولات الرياضات الإلكترونية(FACEIT) مقابل(٥٠٠) مليون دولار، ليتم دمج الشركتين لاحقاً.

المطلب الثاني: توظيف الإصلاحات الداخلية لتحسين الصورة الذهنية

عانت المملكة مؤخرًا من أزمة إعلامية ناتجة عن الصورة النمطية السلبية التي تروجها وسائل الإعلام العالمية عن نظامها السياسي، وقد استشعر النظام هذا التأثير السلبي، مما دفعه إلى تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين الصورة الذهنية للعائلة المالكة والمملكة ككل، وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، فضلاً عن تحسين علاقاتها الثنائية ،خصوصاً مع الولايات المتحدة، إذ تؤدي هذه الإصلاحات دورًا محوريًا في هذه الاستراتيجية، وتُستخدم كأداة لتصوير المملكة على أنها قوة مهيمنة إقليمية ذات وجه إيجابي، وتتم وفق أطر زمنية محددة منصوص عليها في وثائق استراتيجية مثل رؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني، فمن خلال تفكيك استراتيجية الإصلاح، يظهر بوضوح أن المملكة تسعى للحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة عبر جهود متوازنة بين الواجهة والجوهر، كما و تسعى الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو وتحديث البنية الاقتصادية، تبقى الجوانب السياسية والاجتماعية مغلفة بواجهة إصلاحية شكلية لا تُسهم في تغيير الركائز الأساسية للنظام، وتؤدي الدبلوماسية العامة والإعلام الموجه دورًا حيويًا في هذه الاستراتيجية، إذ يُستخدم الإعلام وحملات العلاقات العامة بشكل مكثف في العواصم الغربية لتلميع صورة المملكة كدولة حديثة ومتسامحة، مع محاولة تكوين صورة بديلة تتناقض مع الصورة النمطية القديمة، كما ويتضمن بناء هوية وطنية، وتبرز التراث الثقافي والفني للمملكة بعيدًا عن الأطر الدينية والسياسية الصارمة، كما وتُسخّر الفعاليات الفنية والرياضية والمهرجانات الثقافية لتقديم وجه جديد للسعودية يعكس انفتاحها الاجتماعي ويُكسر الصورة النمطية المرتبطة بالجمود السياسي والاجتماعي، ومن ناحية أخرى، تسعى المملكة إلى تنويع علاقاتها الدولية وتخفيف اعتمادها على التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة، فتُبنى علاقات استراتيجية مع قوى عالمية صاعدة مثل الصين وروسيا، مما يمنح المملكة هامش مناورة أوسع في سياستها الخارجية ويقلل من تأثير الضغوط الغربية

.(Czornik, 2020, P 179-182)

كما وقد وعمل ولي العهد –إلى جانب التنمية الاقتصادية– على إصلاح السمعة الدولية والتي تضررت بشدة بسبب اتهامات بدعم التطرف، وهذه الخطوة كانت جزءًا أساسيًا من بناء شرعية جديدة ترتكز على الانفتاح والاعتدال، فقد اتخذ الأمير محمد بن سلمان خطوة غير مسبوقة بالاعتراف بأن السعودية كانت مختطفة من قبل الجهاديين والمتطرفين، وأنها دعمت في الماضي جماعات متطرفة، هذا الاعتراف الصريح والمباشر ساهم في وضع حد للماضي وبناء صورة جديدة للمملكة كضحية للتطرف، وليس كداعم له، وقدم نهجًا مختلفًا عن الاستراتيجية السابقة التي كانت تعتمد على التهديد ببيع الأصول الأمريكية، إذ أن نهجه الجديد قائم على الانفتاح ومحاربة التطرف، كان بمثابة محاولة لإصلاح العلاقات الدولية وكسب ثقة المجتمع العالمي، ومن خلال هذه الإصلاحات، سعى ولي العهد لبناء شرعية لنفسه ونظامه ترتكز على الاعتدال و محاربة التطرف، في محاولة لإظهار أن القيادة الجديدة ملتزمة بإنهاء أي ارتباطات تاريخية بالجماعات المتطرفة (Davidson, 2021, P 91-96).

المطلب الثالث: إستراتيجية توظيف الفن والفعاليات الثقافية

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الحاسمة التي تستخدمها المملكة في استضافة ورعاية الأحداث الدولية الكبرى على المستوى الفني عموماً، فقد استثمرت مليارات الدولارات في تنظيم فعاليات ومهرجانات موسيقية، ومعارض ثقافية، إذ أن هذا النهج لا يجذب الاهتمام العالمي فحسب، بل يجلب أيضاً المشاهير المؤثرين، والرياضيين، والشخصيات العامة إلى دائرتها، مما يخلق قشرة خارجية من الحياة الطبيعية والتقدم، إذ يُعد استخدام السعودية للفعاليات الثقافية بمثابة دراسة حالة مقنعة أخرى لاستراتيجيات التبييض للمملكة عن طريق الاستفادة من المسابقات والمبادرات الثقافية، إذ تسعى المملكة إلى تحويل الانتباه عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان بينما تبرز صورة للحداثة والتقدم، إذ يُسلط توظيف الفعاليات الثقافية كأدوات للتبييض الضوء على تعقيدات استراتيجية العلاقات العامة السعودية في حين أن هذه المبادرات قد تعزز صورة المملكة مؤقتاً على المسرح العالمي، فإنها تخدم في نهاية المطاف إخفاء قضايا منهجية أعمق وإدامة واجهة للتقدم، وتؤدي الفعاليات الثقافية، بما في ذلك المهرجانات الموسيقية، وعروض الأفلام، والمعارض الفنية، دوراً مماثلاً في جهود وإستراتيجيات التبييض التي تتبعها المملكة، فقد بذلت جهوداً متضافرة لتعزيز التبادل الثقافي والتعبير الفني، وافتتاح دور السينما، كما أن الحفلات الموسيقية التي يحييها نجوم عالميون مثل (ماريا كاريMariah Carey) و(جنيفر لوبيز Jennifer Lopez) هي جزء من جهود المملكة لإبراز صورة تقدمية وحديثة، وعادة ما يتم توقيت هذه الأحداث والترويج لها بشكل استراتيجي لموازنة التغطية الصحفية السلبية لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في المملكة، مثل قمع حرية التعبير، وعدم المساواة بين الجنسين، والإجراءات العقابية القاسية ضد المعارضين، فضلاً عن أن مثل هذه

المساعي قد تعزز الشعور بالانفتاح والعالمية، فإنها غالباً ما تكون بمثابة محاولات مُقَنَّعة لصرف الانتباه عن سجل المملكة المقلق في مجال حقوق الإنسان ،كما أن وراء واجهة التقدم الثقافي يكمن نظام عازم على قمع المعارضة ويفرض قيود على حق الأفراد في التعبير عن آرائهم وأفكارهم ومعتقداتهم بحرية، سواء كان ذلك بالقول أو الكتابة أو أي وسيلة أخرى.

وقد وظفت الحكومة السعودية (مهرجان الرياض للكوميديا ٢٠٢٥) والذي انعقد في الفترة ما بين ٢٦ سبتمبر و٩ أكتوبر ٢٠٢٥ في بوليفارد سيتي بالرياض، كجزء من فعاليات موسم الرياض، وقد رأت بعض المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وأبرزها (منظمة حقوق الانسان Human Rights Watch)، بأن هذا المهرجان جاء من أجل حرف الأنظار عن قمعه المملكة لحرية التعبير وانتهاكاتها الحقوقية الأخرى، إذ تتزامن مواعيد المهرجان مع الذكرى السابعة لاغتيال الصحفي (جمال خاشقجي)، ولخطورة هذا المهرجان فقد أوصت المنظمة الكوميديين المشاركين الذين يتلقون مبالغ طائلة من السلطات السعودية ألا يصمتوا عن المواضيع المحظورة في المملكة، مثل حقوق الإنسان أو حرية التعبير ،وأن يستثمروا المهرجان لحث السلطات السعودية علناً على الإفراج عن المعارضين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين السعوديين المحتجزين ظلماً، كما يرتبط الاستثمار في هذه الأحداث برؤية ٢٠٣٠ التي وضعها ولي العهد، وهي خطة لإصلاح اقتصاد البلاد وجذب المستثمرين والسياح الأجانب. ومن بين عناصرها خلق المزيد من خيارات الترفيه والاستجمام من أجل تعزيز صورة المملكة على الصعيد الدولي، إذ تم تبني مشروع ولي العهد لبناء قطاع الترفيه بالتوازي مع التقدم المحرز لصالح النساء والشباب، فبالرغم من أن هذه التغييرات واسعة النطاق ومهمة، إلا أنها ساعدت أيضاً في التعتيم على التقييد البالغ للحقوق المدنية والسياسية منذ أن أصبح وليا للعهد في ٢٠١٧، وبينما كان قطاع الترفيه الناشئ يحظى بالثناء على الصعيد الدولي، كانت السلطات السعودية تنفذ موجات من الاعتقالات التعسفية بحق المعارضين، والنشطاء، والمثقفين، وأفراد العائلة المالكة، وأكدت (منظمة العفو الدولية) في بريطانيا بأن المهرجان محاولة لصرف الأنظار عن السجل المروع لحقوق الإنسان في المملكة، كما أنه مجرد عرض آخر لغسل سمعة النظام السعودي، يهدف إلى تلميع صورته الدولية (Human Rights Watch, 2025).

الخاتمة

أن توظيف الرياضة في السياسة السعودية يعكس استراتيجية مرنة ومتطورة تهدف إلى استدامة شرعية النظام وتعزيز قدرته على إدارة صورتها الدولية بشكل فاعل، فضلاً عن إتاحة أدوات ناعمة لتعزيز النفوذ السياسي من خلال استراتيجيات استثمارية كبيرة تستند إلى استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، فقد أصبحت الرياضة في

السعودية أداة متعددة الأوجه أكثر منها مجرد نشاط ترفيهي؛ فهي أدوات سياسية تستهدف تحسين صور الدولة، وإيجاد حضور دولي قوي، والسماح لها بتحقيق مكاسب ملموسة في تعزيز شرعيتها الدولية وتخفيف التأثيرات السلبية للتقارير الدولية التي تلقي بظلال من الشك على أوضاع حقوق الإنسان فيها، وقد تجسد هذا النجاح في قدرتها على تحويل الرياضة من مجرد نشاط ترفيهي إلى أداة مهمة تحقق أهدافاً سياسية داخلية وخارجية، من خلال بناء حضور رياضي قوي يعكس تطلعاتها التنموية والسيادية، ويُبرز مرونة نظامها السياسي في استيعاب التحديات المتنوعة وإدارتها بفعالية. كما يؤكد هذا التحول نجاح المملكة في تجاوز المحددات التقليدية للسياسة العامة، وإدخال نماذج مبتكرة تمزج بين القوة الناعمة والمصالح الاقتصادية والسياسية

وفي ظل هذه المعطيات، يمكن القول إن الاستثمار الرياضي السعودي لم يقتصر على التنويع الاقتصادي فحسب، بل تحول إلى استراتيجية سياسية مدروسة ساهمت في تعزيز قدرة المملكة على استعادة توازن صورتها الدولية، وإزالة رواسب سلبية طالما عرقلت مساراتها التنموية والدبلوماسية. ومن ثم، يشكل هذا البعد نقطة محورية في فهم قدرة المملكة على إعادة صياغة أدوات الحكم والسلطة، وتحويل الرياضة إلى منصة متجددة لخدمة أهداف الاستقرار السياسي والشرعية الدولية.

الاستنتاجات

يمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بشأن استخدام المملكة العربية السعودية للرياضة كأداة استراتيجية لتبييض سمعتها وتعزيز شرعيتها في العديد من النقاط، من بينها:

١- تعمل المملكة العربية السعودية جاهدةً لتقديم نفسها كلاعب مسؤول، فهي تستضيف اجتماعات دولية، منها منتدى حوكمة الإنترنت التابع للأمم المتحدة الذي عُقد في ديسمبر من عام ٢٠٢٤ بالرياض، وتميزت الدورة الـ(١٩) لهذا المنتدى بأنها الأكبر في تاريخ الفعالية من ناحية الحضور، فقد جمعت أكثر من (١١) ألف مشارك من(١٧٠) دولة، منهم خبراء وصناع قرار ومتخصصون عالميون، وقد ناقش المنتدى قضايا حيوية تتعلق بالتقنيات الحديثة، خصوصًا الذكاء الاصطناعي، وأطر حوكمة الإنترنت المتطورة، والتركيز على تعزيز الشراكات الدولية وتوحيد الجهود لاستخدام التكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة. كما تتولى المملكة حاليًا رئاسة لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة العالمية الرائدة في تعزيز المساواة بين الجنسين. والمفارقة تكمن هنا، فبالرغم استضافت قمةً حول المساحات الرقمية الشاملة وحقوق الإنسان على الإنترنت، نجد في الوقت نفسه بأن سجونها تمتلئ بأشخاص سُجنوا بسبب منشورات على برامج ومواقع التواصل الاجتماعي، وهي تُشرف على عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، في حين تُميز قوانينها ضد المرأة، وقد خسرت مساعيها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد أن رفضت

العديد من الدول دعمها بسبب سجلها المروع في مجال حقوق الإنسان، لكن تبييض السمعة عبر الرياضة وغيره من أساليب تلميع السمعة يُجدي نفعًا بتقديم رواية مغايرة، مما يُمكّن السعودية من تقديم نفسها كدولة تقدمية والادعاء بأن الانتقادات غير عادلة.

٢- أن المملكة العربية السعودية تستخدم الرياضة كاستراتيجيةٍ لإضفاء الشرعية لكسب الشرعية العملية من خلال استخدام الكيانات والنجوم الرياضية الدولية كمراجع شخصيةٍ تشهد على موثوقية المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الاستجابة لحاجة الجمهور المستهدف للرياضة من خلال استضافة الفعاليات الرياضية أو الاستثمار في الكيانات الرياضية الدولية، فالاستثمار المستمر في القطاع الرياضي واستضافة الفعاليات الرياضية، لبناء سمعةٍ كدولةٍ رياضية.

٣- أن المملكة تستخدم الرياضة كاستراتيجية لإضفاء الشرعية على شرعيتها الأخلاقية، وذلك باستخدامها الرياضة رمزًا لامتثالها للمبادئ الغربية، مع التركيز بشكل خاص على السماح للمرأة السعودية بممارسة الرياضة والترويج لإنجازاتها.

٤- تستخدم المملكة الرياضة كاستراتيجية لإضفاء الشرعية على شرعيتها المعرفية من خلال محاكاة المبادرات الاستراتيجية للدول المجاورة لها في مجال الرياضة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١- أبو ودن، مها. "الرياضة السعودية .. صناعة واستثمار وسوق واعدة" *شبكة إيجي إيكونومي*. مصر، ٢٠٢٣. على الرابط : https://egyeconomy.com/03/09/2023/37119/.

٢- الشرق الأوسط. "اعتماد السعودية رسمياً في سباقات «فورمولا ـ ١ »." *صحيفة الشرق الأوسط*، العدد (١٥٣١٠)، لندن، ٢٠٢٠.

٣- الخولي، أمين أنور. *الرياضة والمجتمع*. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.

٤- الحربي، ناصر مضحي. "رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأثرها على قطاع الرياضة" *صحيفة وقع الحدث الإخبارية*، العدد (٣٩٤٨٤)، الرياض، ٢٠٢٤.

٥- الرياضية في السعودية - خطوات نحو الاحترافية. *شبكة ترند TREND*. الرياض، ٢٠٢٤. على الرابط : https://trendx.co/1012854/.

٦- سكران، جمال، وآخرون. "دراسة تاريخية لتأثير الرياضة على السياسات العالمية ".*مجلة واسط للعلوم الرياضية*، المجلد (٢٢)، العدد (٥)، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة واسط، ٢٠٢٤.

٧- المسحل، محمد. "الرياضة السعودية: خلل في التركيبة أم في الاستراتيجية؟ "*شبكة العربية*، دبي، ٢٠٢٥. على الرابط : https://n9.cl/o2e5y.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1- Alexander Cooley and others, The Rise of Kleptocracy: Laundering Cash, Whitewashing Reputations, Journal of Democracy, Volume (29), Number (1), National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University, USA, 2018.

2- Rob Wilson and others, For the love of 'sportswashing'; LIV Golf and Saudi Arabia's push for legitimacy in elite sport, Managing Sport and Leisure, Volume (30) – Issue (1), Taylor & Francis Group, United Kingdom, 2023.

3- The Man Who Bought The World -Rights Abuses Linked to Saudi Arabia's Public Investment Fund and Its Chairman, Mohammed bin Salman-, Human Rights Watch, USA, 2024.

4- Lujain Alotaibi, Saudi Arabia lost at the 2022 World Cup. But its sports sector is winning, Atlantic Council, Washington, D.C. ,2022.

5- Kristian Coates Ulrichsen, Kingdom of Football -Saudi Arabia and the Remaking of World Soccer-, C Hurst & Co Publishers Ltd, London - UK, 2025.

6- Giuseppe Gagliano, Arabia Saudita 2034 -Tra Mega-Progetti, Business E Sportswashing Ombre-, Quotidiano Inside Over, Milano, Italia, 2025.

7- Saudi sportswashing plunges new depths, CIVICU lens, Johannesburg - South Africa, 2024, On the link: https://lens.civicus.org/saudi-sportswashing-plunges-new-depths/

8- Andrew Kelly, Things You Should Know About WWE's Deal with Saudi Arabia, The Sportster- Valnet Inca company, Canada, 2024, On the link: https://www.thesportster.com/wwe-deal-saudi-arabia-facts-trivia-restrictions-controversy/

9- Katarzyna Czornik, Saudi Arabia as A Regional Power and an Absolute Monarchy Undergoing Reforms. Vision 2030-The Perspective Of The End Of The Second Decade Of The 21st Century- ,Przegląd Strategiczny journal ,Issue (13), Political Science and Journalism-Adam Mickiewicz University, Poland, 2020.

10- Christopher M. Davidson, From Sheikhs to Sultanism- Statecraft and Authority in Saudi Arabia and the UAE-, Hurst & Company, London, 2021.

11- Saudi Arabia -Riyadh Comedy Festival Whitewashes Abuses-, Human Rights Watch, New York, USA, 2025.